والعرض نان وجود السماء مثلا في ذاتها غير وجود الفوقية الثابتة اذ السماء في مرتبة وجود
ذاتها سماء لا غير وانما الفوقية بعرضها بحسب وجود ثان لها ويكون متاخرا عن وجود ذاتها لا
فالحق على ما مر من ان اللزوم لم يتحقق رابطي يكفي في كون احد الشيئين لازما والاخر ملزوما وهذا
النحو من الوجود الرابطي وان كان منسوبا الى الخارج اذ الاتصاف للزوم بامر للازم في
الخارج لكن ليس نحوا من وجود الملزوم في نفسه لان نحو وجوده في نفسه والحصول الذي يليق به حال
تحققه مع قطع النظر عن كونه رابطا بين شيئين بل عند ملاحظته بهيئته وحقيقته في نفسه ليس الا
في ظرف الذهن وان كانت ملاحظته لا ينفك عن اتصافه بكونه رابطة بين شيئين وهذا كما في
ملاحظة السلوب والاعدام فانها وان كانت حقيقتها سلوب الاشياء واعدامها لكن للعقل ان يلاحظها
كذلك واذا صارت معقولة قد عرض لها نحو من الوجود ثم مع ذلك لا ينسلخ عن كونها سلوبا واعداما
لان مهياتها كذلك وقد مر ان الوجود مما وقع فيه العموم الانبساط على جميع المهيات والمفهومات
حتى على مفهوم العدم وشريك الباري واجتماع النقيضين فمفهوم المعنى الرابطي معنى رابطي
عجيبا كل الذات الاولى للجيب اجمل الشايع الصناعي فتدبر وفيه ثم ان في كلامه بعضا من مواضع
الانظار   فلان ابعاض المتصل الواحد قبل ان يقع فيه كثرة واثنينية باغاء القسمة
الخارجية ولو بحسب اختلاف عرضين قارين او غير قارين لا يمكن الحكم بالايجاب عليها
بشيء حكما صادقا بحسب الخارج فاذا حدث الاثنينية الخارجية صار كل واحد منها له وجود في
الخارج وقبل القسمة ليس شيء منها موجودا انما الموجود هو المادة القابلة لها بعد وجودها
المستعدة لها قبل حدوثها ثم الوجود على رأيه امر عقلي انتزاعي ينبغي لا تحصل له الا بما ينتزع منه

فيكون

١١٥

فيكون ولها بوحدة ما ينتزع منه كثيرا بكثرته فكيف يكون الاشياء المتعددة من حيث تعددها
موجودا بوجود واحد   فلان خصوصيات الاحكام وان اقتضى خصوصيات الوجود لموضوعاتها
لكن ليس يكفي في الحكم على شيء بحال خارجي وجوده الانتزاعي بل نقول ما ذكره من ان خصوصيات
الاحكام ما يقتضي خصوصيات الوجود للموضوعات ينافي ما فرعه عليه من الاكتفاء في الحكم على شيء
بحال واقعي بالفعل بوجوده الانتزاعي الذي هو بالقوة وبعد ان يخرج من القوة الى الفعل يكون ظرف
تحققه ووعاء ثبوته الذهن فقط دون الخارج   فلان طبيعة القضية الممكنة وان لم يقتض
صدقها الوجود بالفعل للموضوع في الاعيان لكنها اقتضت الوجود بالفعل في الذهن على ما ذاق سائر القضايا
ولا شك ان القضايا التي كلامنا فيها اشد استدعاء لوجود الموضوع من الممكنات فكيف يتصور
الاكتفاء في وجود موضوعها بنحو من الثبوت الانتزاعي الذي مرجعه الى عدم الثبوت لا خارجا ولا ذهنا
الا بعد ان يصير منظورا اليه   فلان عدم اقتضاء الممكنة وجود الموضوع بالفعل ليس معناه انه
يمكن لنا ان نحكم على زيد بانه كاتب بالامكان من غير ان يكون موجودا في الاعيان كيف والكتابة
بالامكان حال خارجي لزيد والحال الخارجي لزيد لا ينفك عن وجوده الخارجي بل معناه ان القضية
الممكنة من جهة الامكان الاتصاف المحمول لا يستدعي وجود الموضوع بالفعل اي كيفية الرابطة اذا كان
امكانا فالقضية من حيث كون جهة الرابطة فيها امكانا لا يستدعي الوجود للموضوع بخلاف الضرورة
والدوام وغيرهما وهذا لا يستلزم عدم اقتضاءها له من حيثية اخرى كما باعتبار اصل الحكم الخارجي
مع قطع النظر عن جهاته وعدم اقتضاء بعض الجهات لوجود الموضوع لا يستلزم عدم اقتضاء نفس الحكم
له والكلام في نفس الاحكام لا في جهاتها على ان الجهة فيما نحن فيه هي الضرورة

Copyright © King Saud University